الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051
الصفحات: 113ـــ129
العدد. السابع.
المجلد: 03 السنة 2019

دور القطاع الخاص في ترسيخ مبادئ وممارسات المسؤولية الإجتماعية في الجزائر

The Private Sector has established the Principles and Practices of Social Responsibility in Algeria

الباحث الأول يحياوي نصيرة
الرتبة أستاذ التعليم العالي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر
Email : **nacera.yahiaoui@yahoo.fr**

الباحث الثاني مهـدي مـــــراد
الرتبة: أستاذ محاضر "ب"
جامعة العربي التبسي، الجزائر
Email **mourad.mahdi04@yahoo.com**

تاريخ الاستلام: 16 /2019/07 تاريخ القبول: 2019/09/01 تاريخ النشر :30 /2019/09

ملخص: يسعى القطاع الخاص في الجزائر مواكبة التطورات العالمية الحاصلة فيما يخص المسؤولية الإجتماعية من خلال مشاركته في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والمستدامة، إلا أنه لا يزال بعيد كل البعد عن مستوى تحمل المسؤولية الإجتماعية، وذلك لحداثة ظهوره حيث أنه لم يكن وليد بيئته بل نتاج ضغوطات الصندوق النقد الدولي بعد إنخفاض أسعار البترول ووقوع الجزائر في أزمة إقتصادية حادة، ومعظم مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وبالتالي قدرتها على تحمل المسؤولية الإجتماعية ضعيفة، وغياب الوعي لدى أصحاب هذه المؤسسات بأهمية وضرورة الإهتمام بها رغم المبادرات والبرامج التي تهتم بالمسؤولية الإجتماعية داخل هذه المؤسسات. وأهم نتيجة يمكن التوصل إليها هو أن القطاع الخاص في الجزائر لم يرق إلى مستوى المسؤولية المرجوة منه، ولم يساهم في رفع مستوى النمو الإقتصادي ومكافحة البطالة وزيادة نسبة التشغيل. ويبقى بعيد كل البعد عما حققه أترابه في البلدان المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، المسؤولية الإجتماعية.

Abstract The Algerian private sector seeks to keep abreast of global developments in social responsibility through its participation in economic, social and sustainable development, but it is still from the level of social responsibility for its recent emergence since it does not result in its environment. After the drop in oil prices and the onset of a serious economic crisis in Algeria, most of the private sector institutions in Algeria are small and medium-sized enterprises. Their capacity to assume social responsibility is therefore weak and the lack of awareness of the owners of these institutions on the importance and the need to pay attention to them. The most important conclusion is that the Algerian private sector has not fulfilled its responsibilities and contributed to raising the level of economic growth, combating unemployment and increasing employment. This is far from what he achieved in developed countries.

Key Words : private sector, social responsibility

المؤلف: مهـدي مـــــراد mourad.mahdi04@yahoo.com

تمهيد:

إن المسؤولية الإجتماعية تعيش حالة تحول دون وضعيتها في مفترق طرق بفعل ظروف ومتغيرات عديدة منها إنفتاح المجتمعات على العولمة في نطاق النظام العالمي، بحيث لم يعد الوفاء بالمسؤوليات الإجتماعية من قبل فاعليها محددة بقوانين والثقافة والمصالح القومية، بل أصبح الفاعل العاملي ممثلا في القوى العالمية دولا ومؤسسات حاضرا ويلعب دورا أساسيا في تعيين حدود المسؤولية الإجتماعية على الصعيد الوطنى ومدى الوفاء بها، من هنا برز وتنامى الدور الإجتماعي للقطاع الخاص من خلال الإلتزام الأخلاقي للمؤسسات هو إستثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والإختلافات بين الإدارة والعاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، كما يزيد من إنتمائهم والمستفدين منها.

إشكالية الدراسة:

يكتسي موضوع المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص أهمية معتبرة في ضوء مجموعة من الإعتبارات الأكاديمية، والمشاكل الناجمة عن عدم تحمل القطاع الخاص لمسؤوليته الإجتماعية لذلك بات من الواجب دراسة هذا الموضوع خاصة في بلد مثل الجزائر، وعليه تمت صياغة التساؤل الرئيسي كما يلي: **كيف يساهم القطاع الخاص في ترسيخ مبادئ المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الجزائرية؟**

التساؤلات الفرعية:

1-ما مفهوم المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص؟

2-ما مدى إهتمام القطاع الخاص بالمسؤولية الإجتماعية؟

3-ما هي معوقات ترسيخ مبادئ المسؤولية الإجتماعية في القطاع الخاص في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

إن الإهتمام الأكاديمي والبحثي بالمسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص جاء مواكبا للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي، خاصة مع ظهور المشاكل الإجتماعية والبيئية التي أصبحت تهدد حياة البشرية جمعاء، ولم تتمكن الحكومات من التحكم فيها وهو ما إستوجب تدخل القطاع الخاص ووجوب تحمله لمسؤوليته الإجتماعية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على القطاع الخاص ومؤسساته في الجزائر؛
- مدى تحمل القطاع الخاص لمسؤولياته تجاه المجتمع الذي يتوطن فيه؛
- إبراز مفهوم المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص؛
- التعرف على المشاكل والعراقيل التي تحول دون وصول المسؤولية الإجتماعية لأهدافها بالنسبة للقطاع الخاص.

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى**: يساهم القطاع الخاص في الجزائر في تنمية المسؤولية الإجتماعية كلما زادت درجة وعيه بهذه المسؤولية؛

- **الفرضية الثانية**: كلما زاد دعم الدولة للقطاع الخاص في الجزائر زادت درجة تحمله للمسؤولية الإجتماعية.

منهج الدراسة:

من أجل تناول هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول المسؤولية الإجتماعية وعلاقتها بالقطاع الخاص، ولإعطاء نظرة عن واقع ممارسة المسؤولية الإجتماعية في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمعات ومنحها صفة التميز عن منافسيها، وتحليل مختلف المعطيات الوادرة في جداول وأشكال البحث.

خطة الدراسة:

- **المحور الأول**: التأصيل الأدبي والفكري للمسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص؛
- **المحور الثاني**: واقع المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر؛
- **المحور الثالث**: تنمية المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر.

أولا: التأصيل الأدبي والفكري للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

1-تعريف المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص:

شهد تعريف المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص تغيرات جوهرية مع مرور الزمن، ولا يزال التطور في المفهوم مع تقدم المجتمعات، وعليه نجد العديد من التعريف التي يشملها من أهمها ما يلي:

يعرف المجلس الأعلى للتنمية المستدامة بأنها:" الإلتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل"[1] (نصر الدين بن مسعود، محمد كنوش، 2012)، في حين ذهبت المفوضية الأوروبية تعرفها على أنها:"عملية توحيد الإعتبارات والإهتمامات البيئية والإجتماعية لمؤسسات الأعمال مع أنشطتها وعملياتها وفعاليتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي"[2] (عبد القادر دريش زهير غراية ، 2012)، أما البنك الدولي بيعرفها على أنها:" إلتزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في أن واحد"[3] (بلال خلف السكارنة ، 2010).

كما يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية إلى توضيح المسؤولية الإجتماعية للأعمال بأنها:" السلوك الأخلاقي في مؤسسة ما إتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤولة في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم"[4](نوال ضيافي ، 2009) .

في حين حدد الإتحاد الأوروبي أربع نقاط أساسية متضمنة لمفهوم المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص هي[5] (أماني قنديل ،2008) :

- تغطي المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص المواد الإجتماعية والبيئية؛

- المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص لا ينبغي أن تفصل عن الاستراتيجيات والعمليات التجارية، بل يحتم إدماجها في مختلف نشاطات وعمليات القطاع الخاص؛
- المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص مصطلح تطوعي لكون المؤسسة الخاصة تدمج هذا الخيار الإستراتيجي والتنموي بشكل تطوعي ضمن برامجها، وعليه فإن الرغبة في التطوع هي الإلتزام الوحيد للمؤسسة؛
- أحد أبرز مستويات المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص هومستوى تفاعلها مع الفاعلين الإجتماعيين من داخل وخارج المؤسسة"-موظفين، جمعيات، سلطات محلية...إلخ.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص تتمثل في أنها إلتزام أخلاقي أكثر منه قانوني للقطاع الخاص إتجاه المجتمع ككل من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والمستدامة.

2-**أهمية المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص**:

هناك إتفاق بين العديد من الباحثين على أن تبني القطاع الخاص لدور إجتماعي أكبر يحقق العديد من المكاسب منها تجسين صورة المؤسسة في المجتمع، وترسيخ مظهرها الإيجابي أمام العاملين والعملاء مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية أمام المؤسسات الأخرى.

أما بالنسبة للدولة فإن إزدياد إهتمام القطاع الخاص بالدور الإجتماعي يؤدي إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها المختلفة إتجاه مجتمعها المحلي[6] (ديدان عبد الغفور، حفصي عبد الرحمان ،2012) ، أما بالنسبة للمجتمع فإن من أهم الفوائد التي تترتب عن تحمل القطاع الخاص لمسؤوليته الإجتماعية هو القبول الإجتماعي والعلاقة الإيجابية مع المجتمع أما العائد الذي يعود على المجتمع من جراء تحمل القطاع الخاص المسؤولية الإجتماعية فيتمثل أساسا في[7](طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري) :

- زيادة التكافل الإجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع من خلق شعور عالي الإنتماء من قبل الأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة كالمعوقين؛
- الإستقرار الإجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الإجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص؛
- زيادة الوعي بأهمية الإندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة؛
- تحسين التنمية السياسية إنطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الإجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا سيساهم في الإستقرار السياسي والشعور بالعدالة الإجتماعية؛
- كون المسؤولية الإجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كالصدق في التعامل فإن هذا الجانب يزيد من الترابط الإجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

وقد ركز المؤيدون لأهمية المسؤولية الإجتماعية حول القضايا التالية[8](محمد عجلية، عبد الرحيم شنيني، 2012) :

- تحقيق الأرباح يجب أن ينظر إليها بمنظور الأجل المتوسط والطويل وليس بمنظور الأجل القصير كما في الماضي، من شأنه خلق بيئة ملائمة لبقائها ونموها واستمرار تدفق أرباحها؛
- كسب صورة جيدة للمؤسسة؛
- المؤسسة التي تتحمل مسؤوليتها الإجتماعية عادة ما تتجنب وطأة التشريعات والقوانين الحكومية؛
- تحويل المشاكل الإجتماعية إلى فرص مربحة للمؤسسة؛
- المؤسسة مصدر المشاكل الإجتماعية حيث تخلق مشكلة تلوث البيئة وأماكن عمل غير صحية.

3-نظريات المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص:

باعتبار أن المؤسسات كيانات إقتصادية وإجتماعية فإن أي تقارب وتوافق بين مصلحة المؤسسة ومصلحة المجتمع يمر عبر ثلاث تيارات؛ الأول يدعو المؤسسة للعمل بطريقة مسؤولة إجتماعيا لأن ذلك يعتبر واجبا أخلاقيا ويسمى بـ"**تيار أخلاقيات العمل**"، أما التيار الثاني فهو "**تيار الأعمال التجارية والمجتمع**" أو "**العقد الإجتماعي**" الذي يرى أنه لا وجود لحواجز بين المؤسسة والمجتمع الذي تتوطن فيه تجمعهما علاقات لا تقتصر على السوق فقط بل هي علاقات تفاعلية، أما التيار الثالث ويسمى بـ" **تيار المساءلة الإجتماعية**" أو "**الأداة الإستراتيجية**" الذي يقترح تزويد المسيرين بوسائل لتحسين كفاءة المؤسسة، وعموما يمكن عرض أهم النظريات المؤصلة علميا مفهوم المسؤولية الإجتماعية فيما يلي[9] (Soheli ghose. Micheal Philipe, 2012):

3-1-النظرية النيوكلاسيكية نموذج Sharholder:

هي نظرية رافضة لفكرة المسؤولية الإجتماعية أساسها:" لا شيء سوى أعلى الأرباح للمالكين"، ورائد هذه النظرية الإقتصادي الأمريكي Milton Fridman الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد والذي يشير إلى أن ممارسة المسؤولية الإجتماعية يكون من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية والربحية لفائدة المساهمين، وأن مبدأ تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الإجتماعي المناسب لمؤسسات الأعمال لأنه يعادل تعظيم الثروة الإجتماعية للمؤسسة.

3-2-نظرية الوكالة: ظهرت هذه النظرية بفضل مساهمة الباحثان William Meckling و Micheal Jensen اللذان يعتبران المؤسسة سوق حرة وعقد العمل ما هو إلا عقد تجاري، والوكالة معناها أن شخصا يسند مصالحه لشخص أخر كما هو الحال للمؤسسة عند قيام المساهمين بإسناد مهام التسيير للمدراء

3-3-نظرية أصحاب المصالح: يعتبر أصحاب المصالح مجالا من المجالات المهمة التي تمارس فيها المؤسسات دورا إجتماعيا وهم الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المؤسسة ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها، وحسب هذه النظرية تعتبر المؤسسة نتيجة لعلاقات مختلفة بين مجموع المصالح الذين لا ينحصرون فقط في مجموع المساهمين، وإنما مجموع الفاعلين المشمولين بنشاطات وقرارات المؤسسة والمسؤولية إتجاه المجتمع تصبح مسؤولية إتجاه أصحاب المصالح.

مما سبق يمكن القول أن مصطلح المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص هي مجرد قيام بالتبرعات أو الأعمال الخيرية أو دعم الرفاهية الثقافية لبلدانها، جاء في الأول لضبط نشاط الإنسان بالنسبة لمجتمعه بصفة عامة

وتحمل مسؤوليته إتجاه الجماعة، وتطور هذا المصطلح مع تطور المجتمع ليشمل تحمل القطاع الخاص لمسؤوليته إتجاه المجتمع الذي يعتبر جزء منه، وبالتالي من واجبه حمايته والحفاظ عليه.

ثانيا- واقع المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر

شهدت الجزائر منذ الإستقلال تحولات إقتصادية وانتهجت سياسة مبنية على أسس النظام الإشتراكي، لكن مع التطورات السياسية والإقتصادية أصبحت تلك السياسة لا تلبي متطلبات الواقع الإقتصادي المعاش بالإضافة إلى أنها أورثت البلاد إقتصادا هشا، حاولت تدارك الهفوة الناجمة عن سياستها خاصة بعد تفاقم المشاكل في سنة 1986 نتيجة إنخفاض أسعار البترول التي كانت الخطوة الأولى للإصلاحات الإقتصادية للخروج من التخطيط المركزي والقطاع العام إلى إقتصاد يشاركها فيه القطاع الخاص.

1-أسباب ظهور القطاع الخاص في الجزائر:

لعل هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء ضرورة إقامة القطاع الخاص وتفعيله في الجزائر يمكن إيجازها فيما يأتي[10] (حسان خبابة، 2006) :

- حالة الركود الإقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وآلياته بهدف إنعاشه؛
- طبيعة الإتفاقات والإلتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية، والتي تفرض سياسة الخوصصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية؛
- القناعة السياسية بأن الخوصصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين؛
- فشل الديناميكية الإشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها الإقتصادية؛
- إنهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانينات ، حيث هوت هذه الأسعار إلى نصف قيمتها وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات التي كان يعتمد عليها الإقتصاد الوطني.

إضافة إلى ذلك هناك أسباب أخرى إقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية أدت بالجزائر على غرار العديد من الدول النامية التوجه إلى الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص وهي[11] (ضياء محمد الموساوي ، 2005

1-1-الأسباب الإقتصادية والمالية: ينتظر من وحدات الخوصصة تحسين الأداء الإقتصادي ككل، ولا يمكن لهذا أن يحدث بمجرد تحويل الملكية إلى القطاع الخاص، ما لم يصاحب هذا التحويل جملة من الإجراءات أهمها إعادة هيكلة الوحدات المعنية فنيا، ماليا وإداريا فضلا عن توفير بيئة تنافسية فعلية.

بالإضافة إلى أن مؤشرات النمو والبطالة والتضخم والعجز في الميزانية العامة كلها تدل على فشل القطاع العام في تحقيق التنمية الإقتصادية، كل هذه العوامل أدت إلى تزايد الأصوات المنادية بضرورة فتح المجال أمام القطاع الخاص القادر على تعبئة الموارد الإقتصادية والإستغلال الأمثل لها. كما تعاني الكثير من الدول من الأعباء الملقاة على الميزانية العامة وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بإنجازها، وهذا يدخل ضمن أهداف الخوصصة، كما تهدف أيضا إلى زيادة التدفق النقدي لخزينة الدولة من خلال بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

2-1-**الأسباب السياسية والإجتماعية**:

- تؤدي الخوصصة إلى القضاء على الشعارات السياسية التي يميل البيروقراطيون والإشتراكيون إلى إستخدامها باعتبارها تخدم الطبقات الكادحة؛
- يهدف الجانب السياسي إلى خلق قاعدة الدعم الشعبي لحكومة أوسياسة معينة وذلك ناتج من الإعتقاد بأن إعطاء العدد الأكبر من أفراد الشعب فرصة المشاركة في ملكية المؤسسات الإقتصادية سوف يؤدي إلى كسب أصواتهم الإنتخابية؛
- هناك الجانب الإجتماعي الذي يهدف إلى خلق طبقة أكبر من مالكي الأسهم وبالتالي توزيع الثروة بصورة أكثر عدالة؛
- تؤدي الخوصصة إلى تحقيق الحرية الشخصية وتحفيز العمال، كما تتم مراقبة سلوك العمال على الإنضباط في الإنتاج وعدم التقصير، وهذا لأجل الزيادة فيه مع جودة عالية وبتكلفة أقل، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى الزيادة في أرباح المشروع؛
- يمكن للدولة أن تعتمد على سياسة الخوصصة نظرا للخصائص التي تتسم بها للقضاء على المشاكل والتلاعبات الإجتماعية كالمحسوبية والرشوة.

2-**تطور القطاع الخاص في الجزائر**:

يمكن تقسيم تطور القطاع الخاص في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين هما[12] (محمد بهلول، 1999):

2-1-**مرحلة سيطرة القطاع العام وتهميش القطاع الخاص**: لقد كان القطاع الخاص في الجزائر قطاعا له تاريخه منذ القدم لكونه قطاعا أهليا مرتكزا بالدرجة الأولى في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى الحرف والصناعات التقليدية الموروثة، حيث إتبعت الجزائر بعد إستقلالها سياسة إقتصادية إشتراكية هيمنت من خلالها الدولة على كل المجالات الإقتصادية باستعمال المؤسسات العمومية، كما قامت بالثورة الزراعية بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها معتمدة في ذلك على إيردات الجباية البترولية، إلى غاية 1986 أين إنهارت أسعار النفط وبالتالي لم يكن هناك مجالا لبروز القطاع الخاص رسميا.

لكن البداية الفعلية لمشاركة القطاع الخاص في الجزائر كانت بعد إنقضاء مرحلة الإقتصاد الموجه (1967-1979) وبداية مرحلة الإقتصاد اللامركزي (1980-1991)، حيث تم إعادة تنظيم الإقتصاد وكانت إحدى أهم الأهداف الرئيسية للتنظيم الإقتصادي الجديد تحفيز الإستثمار الخاص وتوجيهه من أجل تقوية مساهمته في عملية التنمية للبلاد.

2-2-**مرحلة الإنطلاق الفعلي للقطاع الخاص**: شهد عقد التسعينات تحول جذري في الإقتصاد الجزائري المعاصر حيث كانت الإصلاحات التي شملت كل من الميدان الإقتصادي والمؤسساتي والإجتماعي سببا في إختفاء النموذج الإشتراكي، وبالتالي لم تعد ملكية الدولة لمختلف القطاعات الإقتصادية شرطا مقدسا، وفي هذا الإطار ساهمت العديد من العوامل في تحول نظرة السلطات العمومية للقطاع الخاص الوطني من التهميش إلى المشاركة الفعلية له.

وتجسد ذلك من خلال مشروع الخوصصة في منتصف التسعينات بإصدار أول قانون مفصل والذي أعتبر شهادة ميلاد هذا المشروع في الجزائر، وقد حدد هذا المشروع النقاط التالية[13] (وهيبة بوخروني، 2006):

- طرق تحديد سجل الإستحقاقات الذي يحتوي على برنامج الخوصصة؛
- المؤسسات المكلفة بالخوصصة هي: لجنة الخوصصة المكلفة بإعانة الوزير المعنى بالأمر والهيئة المكلفة بتقييم تمهيدي للمؤسسات القابلة للخوصصة؛
- الطرق الفعلية للتقييم والتحويل؛
- تحديد المبادئ التي تسمح باختيار إحدى الإجراءات تحويل النشاطات ووضع الشروط وكيفيات مراقبة عملية الخوصصة.

حيث يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فقد عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001 حسب المادة 4 بأنها:" مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشمل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي معايير الإستقلالية.

جدول رقم (01):تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد م.ص.م	570838	607297	659309	711832	747934	852053	934569	1014075

Source :Direction des systemes des Statistiques ministére de la PME promotion de l'investissement ,n =22-23.

من خلال الجدول نلاحظ التطو الذي شهدته الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 570838 مؤسسة سنة 2009، إلى 1014075 مؤسسة سنة 2016، ويرجع ذلك الإهتمام الذي أولته الجزائر لهذا النوع من المؤسسات من تسهيلات وتحفيزات قدمتها السلطات العمومية تجعل الإقبال على هذا النوع من النشاطات.

شكل رقم (01): تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2009-2016

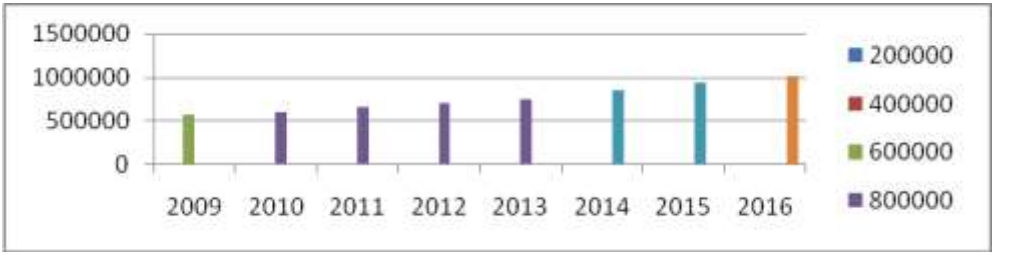

المصدر: بناءا على المعلومات الواردة في الجدول رقم (01).

جدول رقم (02): تطور قطاع PME خاصة وعامة بين سنتي 2015 و2016

طبيعة المؤسسات	عدد PME سنة 2015	عدد PME سنة 2016	مقدار التغير	معدل النمو
م.ص.م الخاصة	537901	577386	39485	7.34
م.ص.م العامة	532	438	94-	17.66-
نشاطات الصناعات التقليدية	396136	436251	14628	3.70
المجموع	**934569**	**1014075**	**79506**	**8.50**

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية صادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، العدد 24 ، 2016، ص:45.

من خلال المعطيات المبينة في الجدول نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2015 و 2016 وذلك في القطاع الخاص حيث كان سنة 2015 عددها 537901 ليصبح 577386 سنة 2016 بمقدار تغير يقدر بـ 39485 أي بنسبة 7.34 %.

أما قطاع المؤسسات العامة فانخفض عددها من 532 سنة 2015 إلى 438 سنة 2016 أي بنسبة تغير -94 مؤسسة ومعدل نمو يقدر بـ -17.66 %، وهذا التراجع يعود إلى خوصصة القطاع العام، أما قطاع النشاطات التقليدية كان عددها سنة 2015 يقدر بـ 396136 وفي سنة 2016 عددها 436251 أي بمقدار تغير 14628 وبمعدل نمو يقدر بـ3.70 %.

شكل رقم (02): تطور قطاع PME خاصة وعامة بين سنتي 2015 و2016

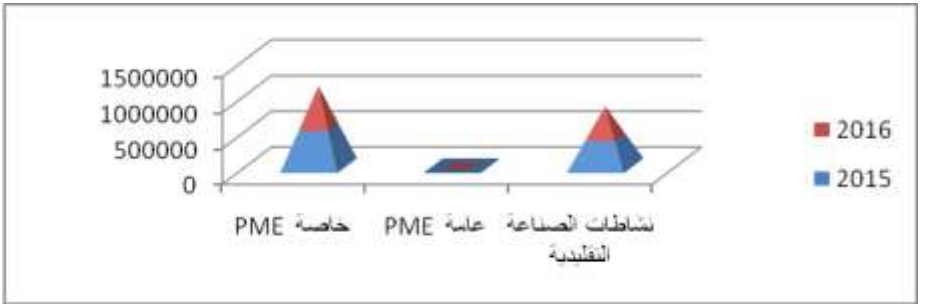

المصدر: بناءا على المعلومات الواردة في الجدول رقم (02).

ثالثا- تنمية المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر

يمكن للقطاع الخاص أن يركز في إستراتيجيته على وضع برامج خاصة بالمسؤولية الإجتماعية وذلك من أجل دعم أفراد المجتمع ككل ومساعدة الدولة، وذلك من خلال البرامج الخاصة بحماية البيئة ومكافحة الفقر ومحاربة البطالة ودعم الإقتصاد الوطني ككل.

1-دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية[14] (سفيان بن عبد العزيز،2013):

1-1-دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة[15] : يعتبر إنتاج القيمة المضافة بمثابة مؤشر إقتصادي ذو دلالة في تقييم النمو الإقتصادي، ومنه ستكون وسيلة تحليل للحكم على مدى مساهمة كل قطاع أو فرع في هذا النمو المحقق، وكان التوجه الجديد بعد سنة 1990 يميل إلى بناء إقتصاد يعتمد على آليات السوق والإنسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال إرتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (03): تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر (الوحدة مليار دج)

الطابع القانوني	القطاع العام		القطاع الخاص		القيمة الإجمالية
السنوات	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	
2000	457.8	25.20	1356.80	74.80	1814.6
2001	481.5	23.60	1560.20	76.40	2041.7
2002	505.0	23.10	1679.10	76.90	2184.1
2003	550.6	22.90	1884.20	77.10	2434.8
2004	598.65	21.80	2146.75	78.20	2745.4
2005	651.0	21.59	2364.50	78.41	3015.5
2006	651.0	21.59	2364.50	78.41	3015.5

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) مأخوذ من الموقع:
http://www.ons.dz/html

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المضافة المحققة في القطاع الخاص وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالقطاع العام، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص خلال الفترة 2006/2000 ما يعادل 77.17 %، في حين بلغ متوسط النسبة في القطاع العام أدنى مستوياتها في هذه الفترة بما يعادل 22.82 %، إلا أنها لا تدل على فعالية مساهمته الجدية في التنمية الإقتصادية الشاملة، ويعود ذلك في نظرنا إلى عدة أسباب:

- نظرا للطلب المتزايد والذي لم يتمكن القطاع العام من مواجهته وفي غياب الرقابة الكافية والتنظيم تمكن القطاع الخاص من أن يرفع في أسعار منتجاته خاصة السلع الإستهلاكية، وبالتالي بيعها مهما كانت النوعية؛
- فروع النشاط الإقتصادي التي يفضل القطاع الخاص الإستثمار فيها وموقعه في عملية الإنتاج، فهو يفضل الفروع التي لا تتطلب إستثمارات كبيرة وعادة ما يكون في المرحلة النهائية من عملية الإنتاج؛
- بقاء أسعار المواد الأولية والمواد نصف مصنعة لفترة طويلة بدون إرتفاع ملموس بفضل تدعيم الدولة لها، مما يسمح للقطاع الخاص من أن يمون بها بأسعار منخفضة وبالتالي التخفيض في تكاليف الإنتاج؛

2-1-دور القطاع الخاص في زيادة الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام خارج المحروقات بلغ 3574.07 مليار دج أي بنسبة 82.45 % لسنة 2010، ثم تزايد في 2012 ليصل إلى 4681.68 مليار دج أي ما يعادل 84.98 % وقابله إنخفاض مستمر في نسبة مساهمة القطاع العام من 760.92 مليار دج أي ما يعادل 17.55 % في سنة 2010، ليصل إلى نسبة 15.02 % سنة 2012 وهذا الإنخفاض راجع إلى خوصصة المؤسسات العمومية. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (04): مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

الطابع القانوني	2010		2011		2012	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
القطاع العام	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02
القطاع الخاص	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98
المجموع	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية صادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، العدد 20 ، 2012، ص:54.

شكل رقم (04): مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام

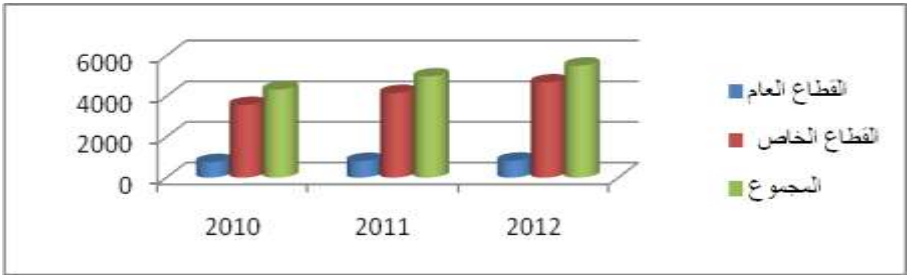

المصدر: بناءا على المعلومات الواردة في الجدول رقم (04).

2-1-دور القطاع الخاص في التنمية الإجتماعية:

1-2-1-المساهمة في التشغيل:

إن التنمية الإجتماعية هي عملية تغيير إجتماعي يلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفها تهدف إلى تلبية الحاجات الإنسانية، ويشمل من ناحية علاقات وقيم جديدة تحقق للأفراد أكبر قدر ممكن من الرفاهية الإجتماعية.

جدول رقم (05): مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في مختلف القطاعات

السنوات	2011	2012	2013	2014
نسبة العاملين في قطاع الخدمات %	58.40	61.60	59.80	60.80
نسبة العاملين في قطاع البناء والأشغال العمومية %	16.60	16.60	16.60	17.80
نسبة العاملين في قطاع الصناعة %	14.20	13.10	13.00	12.60
نسبة العاملين في القطاع الفلاحي %	11.70	9.00	10.60	8.80

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات:" النشاط الإقتصادي والتشغيل والبطالة"، مأخوذ من الموقع:
http://www.ons.dz/html

يقوم القطاع الخاص بدور رئيسي وهام في عملية التشغيل وإيجاد فرص العمل المجزية للأفراد، ويمكن أن نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القطاع الخاص يقوم بدور هام في عملية التشغيل، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 60.80 % سنة 2014، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.80 % في نفس السنة، ليليه قطاع الصناعة بنسبة 12.60 % وأخيرا قطاع الفلاحة بنسبة 8.80 %.

في حين يشغل القطاع الخاص في البلدان المتقدمة ما نسبته 90 % من اليد العاملة، في حين نجد أن القطاع الخاص في الجزائر يشغل ما نسبته 60 % وهي نسبة متواضعة ويرجع ذلك إلى ضعف مناخ الإستثمار في الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة، بالإضافة إلى كثرة العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص في الجزائر رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتذليل هذه الصعوبات.

شكل رقم (05): مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر.

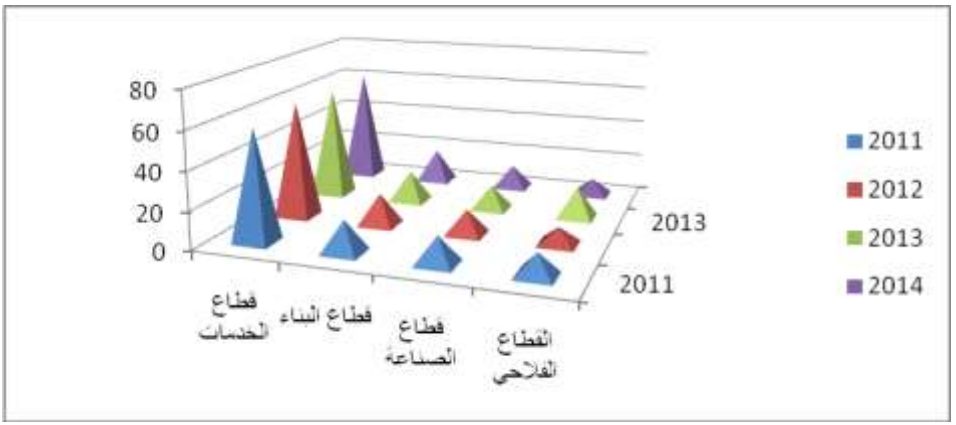

المصدر: بناءا على المعلومات الواردة في الجدول رقم (05).

1-2-2-المساهمة في الرعاية الصحية:

شكل رقم (06): تطور الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائركنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

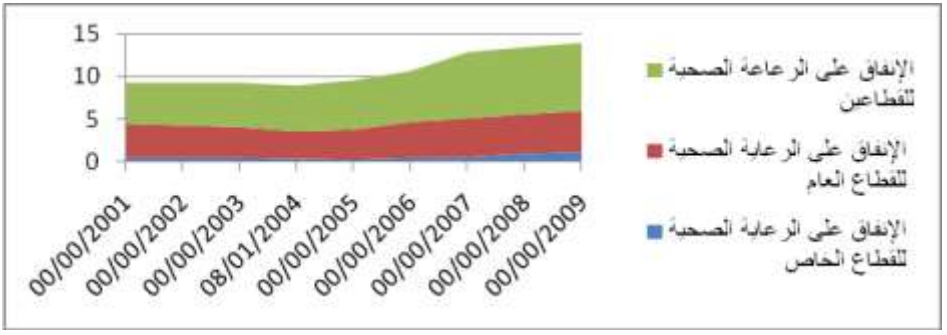

المصدر: عبد القادر بريش، زهير غراية:"**دور القطاع الخاص في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات**"،ورقة بحثية قدمت في في الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال و المسؤولية الإجتماعية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص:14.

نلاحظ من الشكل السابق أن نسبة إنفاق القطاع العام في الجزائر على الرعاية الصحية مرتفعة مقارنة بإنفاق القطاع الخاص حيث بلغت سنة 2009 حوالي 6 %، أما في القطاع الخاص فهي متدنية جدا حيث لا تتجاوز نسبتها 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي وذلك يدل على ضعف مساهمة القطاع الخاص وعدم إهتمامه الكبير بالناحية الصحية لعماله وذويهم، ويرجع ذلك إلى غياب الوعي عند رؤساء المؤسسات الخاصة وحداثة هذا القطاع في الجزائر من ناحية أخرى.

1-2-3-دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة:

عملت الجزائر على حماية البيئة ومحاربة العوامل المعرقلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاركتها في المحافل الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة التي عملت على وضع خطط للمدى البعيد من أجل بيئة سليمة وحياة مستدامة، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على تحمل مسؤوليته تجاه بيئته. فقد إنتهجت الجزائر سياسة منح الإعانات الحكومية من خلال تقديم بعض التسهيلات للتأثير في معدلات التلوث، وذلك بمنح قروض طويلة الأجل ذات الشروط الميسرة لتمويل عمليات معالجة التلوث من طرف المؤسسات قبل إلقائها في الوسط البيئي، أو تقديم قروض للمشاريع صديقة البيئة، ومن أشكال هذه الإعانات التحفيز بدلا من الحظر وتمويل الإستمثارات الخاصة بمعدلات الحد من التلوث وتحفيز المحافظة على البيئة، وقد تم القيام بمجموعة من الدراسات وتنفيذ مجموعة من الإجراءات والقرارات من طرف الدولة لحماية البيئة بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية سواء عامة أو خاصة منها[16] (German Coopération- Deutsche Zusammenarbeit 2015):

- القيام بحوالي 100 دراسة تم من خلالها تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الإقتصادية؛
- القيام بالتدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات إقتصادية؛
- مراقبة المؤسسات الإقتصادية في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001؛
- إبرام عقود للفعالية البيئية بين وزارة البيئة وتهيئة الإقليم وحوالي 50 مؤسسة إقتصادية عامة وخاصة، ومما يشمله عقد الفعالية أن تلتزم المؤسسة من خلاله بتطبيق واحترام كل القوانين التي تسمح بحماية البيئة، حيث تحدد المؤسسة بشكل طوعي إلتزاماتها البيئية؛
- صياغة ميثاق المؤسسة الصناعية من طرف حوالي 300 مؤسسة إقتصادية عامة وخاصة؛
- إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى حوالي 1000 مؤسسة إقتصادية عامة وخاصة؛
- وضع مخطط سعي بالمخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة للفترة 2001-2010 وقد خصص له غلاف مالي قدر بـ 970 مليون دولار أمريكي.
- إنشاء مشروع التعاون التقني الجزائري الألماني GTZ تضمن تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية ووضع مواصفات القياسية إيزو 14001 والتدقيق البيئي، بالإضافة إلى إطلاق مشروع الإدارة البيئية المربحة إستفادت منه 8 مؤسسات كلها خاصة وقد ساعد هذا المشروع البعض منها على الحصول على شهادة إيزو 14001.

2-عوائق تنمية المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر:

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الدولة لتنمية القطاع الخاص في الجزائر وترقيته وتحفيزه إلا أنه لا يزال بعيدا كل البعد عن ما يسمى بالمسؤولية الإجتماعية وهذا راجع للأسباب التالية[17](حميدة رابح، 2010-2011):

- حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري؛
- الخصائص الهيكلية للقطاع الخاص فقد نما وتطور على ضعف القطاع العام، وأصبح همه الوحيد تعظيم الربح مركزا أساسا على القطاعات التجارية المربحة؛
- عدم تبلور فكرة المسؤولية الإجتماعية كمفهوم لدى مسؤولي المؤسسات بالقطاع الخاص؛
- ضعف وسائل الإعلام في التعريف بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات والدفع نحو تعميقها وترسيخها في ممارسات قطاع الأعمال.
- ضعف دور المجتمع المدني وخاصة جمعيات حماية المستهلك والإتحادات المهنية في الدفع نحو تبني وتفعيل ممارسات المسؤولية الإجتماعية في القطاع الخاص الجزائري؛
- بالإضافة إلى أن جهود هذه المؤسسات غير منظمة فالمسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص كي تكون مؤثرة في حاجة إلى أن تأخذ شكل تنظيمي ومؤسسي له خطة وأهداف محددة، بدلا من أن تكون الجهود عشوائية مبعثرة؛
- بيئة الأعمال في الجزائر لا تزال تواجه عددا من العراقيل بما في ذلك الروتين في مجال ريادة الأعمال، والتهرب الجمركي وتسجيل الأعمال التجارية، هذه الأخيرة بسبب تكاليفها الضخمة فحسب تقرير البنك الدولي طبعة 2013 إحتلت الجزائر المرتبة 152 من بين 185 دولة في مجال ممارسة أنشطة الأعمال؛
- بالنسبة لمناخ الإستثمار نجد ضعف في البنية التحتية وعدم توفر الخدمات للمستثمرين في مواقع الإستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الإقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الإستثمار؛
- غياب الكفاءات المحلية خاصة منها الخبرات التي تساعد المؤسسات على صياغة التقارير البيئية والإجتماعية والتصريح بها، أو في محاسبة المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في حد ذاتها.

I. الخلاصة:

لقد إتجهت الجزائر في الربع الأخير من القرن العشرين نحو إنتهاج النهج الليبرالي المرتكز على التحرير الإقتصادي والإنفتاح، في ظل تغير دور الدولة في الجانب الإقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، بحكم أن هذا القطاع يمثل أساس التنمية ومكافحة كل الأمراض الإجتماعية على رأسها البطالة والفقر وغيرها، مما أدى إلى التحسين التدريجي لمستوى مناخ الإستثمار وتحرير التجارة وتحقيق بعض الإستقرار الإقتصادي، لكن تبقى كل هذه الإصلاحات بعيدة عن دفع القطاع الخاص ورفع كفاءته المرجوة، خاصة فيما يتعلق بتحمله لمسؤوليته الإجتماعية وتحسين مستوى المنتوج والحفاظ على البيئة وزيادة القيمة المضافة، رغم ما تمنحه

الدولة الجزائرية لتعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه وزيادة قوته في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتنمية المستدامة.

II. مقترحات الدراسة:

- ضرورة إهتمام القطاع الخاص بالمسؤولية الإجتماعية الذي يمتد إلى الإستثمار في المجتمع وأفراده؛
- وضع رؤية مشتركة للمسؤولية الإجتماعية في الجزائر وتأكيد الإلتزام بها؛
- نشر الوعي الثقافي حول المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص من خلال وسائل الإعلام المختلفة والمجتمع المدني؛
- بذل الحكومة لجهود أكبر من أجل حث القطاع الخاص على الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية؛
- ✓ تشجيع تبادل الخبرات الأجنبية والشراكة بينها وبين القطاع الخاص الجزائري في مجال تحمل المسؤولية الإجتماعية.

الاحالات والمراجع:

[1]- نصر الدين بن مسعود، محمد كنوش:" **واقع وأهمية المسؤولية الإجتماعية مع دراسة إستطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية**"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية ، جامعة بشار، قسم العلوم الإقتصادية، 14-15 فيفري 2012، ص:03.

[2]- عبد القادر دريش زهير غراية:" **دور القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الإجتماعية للشركات**"، ورقة ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية ، جامعة بشار، قسم العلوم الإقتصادية، 14-15 فيفري 2012، ص:04.

[3]- بلال خلف السكارنة:" **أخلاقيات العمل**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2010، ص: 162.

[4]- نوال ضيافي:" **المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2009، ص:20.

[5]- أماني قنديل:" **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2008، ص: 108.

[6]- ديدان عبد الغفور، حفصي عبد الرحمان:"**المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الإجتماعية والبيئية**"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012، ص:408.

[7]- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري:"**المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع**"،مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http://unpun.un.org/intradoc

[8]- محمد عجلية، عبد الرحيم شنيني:" **فعالية المسؤولية الإجتماعية في منظمات الأعمال-مفاهيم وأسس-**"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص: 09.

[9] - Soheli ghose. Micheal Philipm : « **A look Into Corporate Social Responsibilit In India and Emerping Econones** »,International Journal Of Business and Management Invention,2012, P :23.

[10]- حسان خبابة:" **الخوصصة في الجزائر: مبرراتها وعواقبها**"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، 2006، ص ص: 132-133.

[11]- ضياء محمد الموساوي:" **العولمة واقتصاد السوق الحر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 133.

[12]- محمد بهلول:" **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 1999، ص: 278.

[13]- وهيبة بوخروني:" **التطهير المالي وخوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية**"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص: 33.

[14]- سفيان بن عبد العزيز :"**دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية**"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد21، 2013، ص:179.

[15]- **القيمة المضافة** هي إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحا منه الإستهلاك الوسيط المستخدم في هذا الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

[16] - German Coopération- Deutsche Zusammenarbeit : « **Rapport sur la gestion des déchets solides en Algérie** », in 15 avril 2015,P P :04-08.

[17]- حميدة رابح:" **إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010-2011، ص: 206.